

- 1-2- التدفقات وأنواعها
- 2-2- الحساب والقيد المزدوج
- 3-2- المستندات المحاسبية
- 4-2- مراحل الدورة المحاسبية

تمهيد:

يمثل النظام المحاسبي إطارًا منظمًا يهدف إلى تسجيل وتحليل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، انطلاقًا من حدوث التدفقات الاقتصادية إلى غاية إعداد القوائم المالية. وفي هذا السياق، يركز العمل المحاسبي على مجموعة من الآليات والمفاهيم الأساسية التي تضمن سلامة التسجيل ودقة المعلومات المحاسبية.

يهدف هذا المحور إلى توضيح مفهوم التدفقات وأنواعها باعتبارها نقطة الانطلاق لأي معالجة محاسبية، ثم التطرق إلى الحساب والقيد المزدوج كقاعدة جوهرية يقوم عليها النظام المحاسبي، لما يضمّنه من توازن وانتظام في التسجيل. كما يتناول المحور المستندات المحاسبية التي تشكل الأساس القانوني والمادي لإثبات العمليات المالية، وأخيرًا مراحل الدورة المحاسبية التي تبيّن المسار المنهجي لمعالجة المعلومات المحاسبية من التسجيل إلى إعداد النتائج المالية.

2-1- التدفقات وأنواعها:

يعتمد العمل المحاسبي على حدوث معاملات اقتصادية تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة، وتكون بين طرفين على الأقل سواء داخل المؤسسة أو بين المؤسسة وأحد متعاملاتها، مع وجود قيمة محددة لهذه المعاملات وبوثائق تثبت حدوثها.

2-1-1 تعريف التدفقات: تعبر التدفقات عن حركة وانتقال المعلومات، و السلع، و الخدمات، و الأموال التي تحدث داخل المؤسسة، أو بين المؤسسة وأحد متعاملاتها.¹

تعني التدفقات في لغة المحاسبة مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة مباشرة ووثيقة بهذا النشاط.²

إذن يمكن القول أن التدفقات هي انتقال المعلومات والموارد المادية والمالية والخدمات، التي تحدث داخل المؤسسة، أو بين المؤسسة وأحد متعاملاتها، وهذا الانتقال له علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.

2-1-2 أنواع التدفقات: تصنف التدفقات إلى صنفين أساسيين هما:

أ- تدفقات المعلومات: وهي تعبر عن حركة المعلومات داخل المؤسسة، أو بين المؤسسة وأحد متعاملاتها باستخدام وسائل مختلفة. و تنقسم إلى تدفقات داخلية أي داخل حدود المؤسسة، و تدفقات خارجية وتكون بين المؤسسة وأحد متعاملاتها.

ب- تدفقات اقتصادية: تعبر التدفقات عن حركة وانتقال السلع، أو الخدمات، أو الأموال التي تحدث داخل المؤسسة، أو بين المؤسسة وأحد متعاملاتها، حيث تقسم إلى ما يلي:

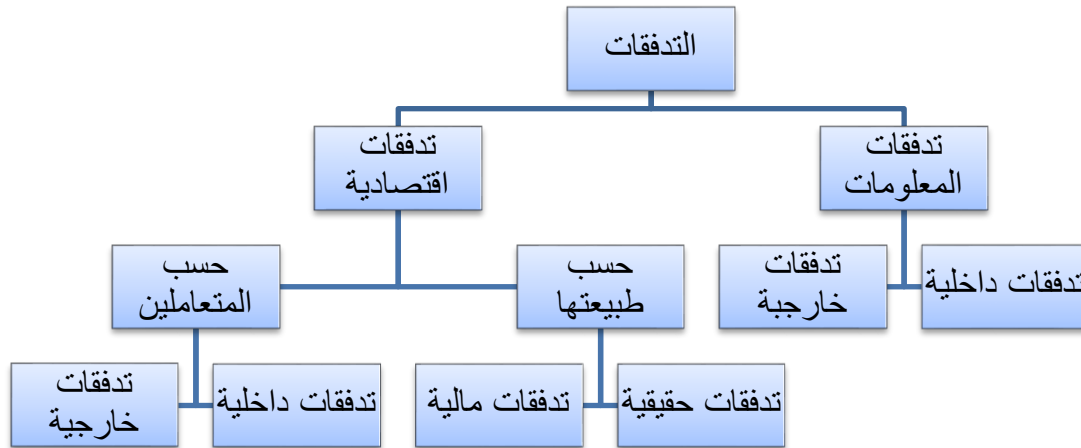
- تدفقات اقتصادية حسب طبيعتها: وتصنف حسب طبيعة التدفق إلى تدفقات حقيقية وتدفقات مالية وتتمثل في ما يلي:

- تدفقات حقيقية: وتتمثل في انتقال السلع والخدمات من وإلى المؤسسة، أو داخل حدود المؤسسة، ذلك نتيجة ممارستها لنشاطها كعمليات الشراء، البيع، التخزين، وغيرها .

¹ تويّزة بلقاسم، المحاسبة العامة للمؤسسة: طبقا للنظام المحاسبي المالي SCF، مطبوعة محاضرات، موجهة لطلبة السنة الأولى جدد مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2015/2016، ص8

² كتوش عاشور، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص23.

- **تدفقات مالية:** وتتمثل في انتقال الأموال بمختلف أشكالها من وإلى المؤسسة، أو داخل حدود المؤسسة، كتسديد الفواتير، تحصيل الحقوق، وغيرها.
 - **تدفقات اقتصادية حسب المتعاملين:** وتصنف حسب هذا المعيار إلى ما يلي:
 - تدفقات داخلية: وتعتبر عن انتقال السلع والخدمات والأموال التي تتم داخل المؤسسة.
 - تدفقات خارجية: وتعتبر عن انتقال السلع والخدمات والأموال التي تتم بين المؤسسة وأحد متعاملاتها.
- وفي ما يلي شكل يوضح هذه التدفقات:



2-1-3 عناصر التدفقات الاقتصادية: تقوم التدفقات الاقتصادية الحقيقية والمالية على العناصر التالية:

- **المصدر:** يعبر عن منشأ أو نقطة انطلاق التدفق، وهو يمثل الطرف الدائن للتدفق، يرمز له بحرف م.
- **الاستخدام:** يعبر عن وجهة أو نقطة وصول التدفق، وفي ما استخدم هذا التدفق، وهو يمثل الطرف المدين، يرمز له بحرف إ.
- **التاريخ:** يعبر التاريخ عن موعد إتمام العملية الاقتصادية
- **القيمة:** وهو القيمة النقدية للعنصر موضع التدفق.

2-1-4 تحليل التدفقات الاقتصادية: نقصد بتحليل التدفق الاقتصادي تحديد مصدر واستخدام التدفق. فالمصدر يعبر عن انطلاق، خروج، نقصان، أو بيع عنصر على الأقل وقد يكون التزام بدين اتجاه المورد عندما يكون التسديد بالأجل. أما الاستخدام فهو عبارة عن زيادة، دخول، أو تسديد، أو شراء عنصر معين على الأقل، وقد يكون زيادة حق عندما يكون التحصيل بالأجل.

وعند دفع المبلغ المستحق يظهر في المصدر طريقة التسديد، أي نقص الأموال من صندوق أو الحساب بنكي...، ومن جهة الاستخدام يتم تحليله كوفاء بدين اتجاه المورد. وبالنسبة للتحصيل يمثل المصدر نقص الحقوق لدى الزبائن، والاستخدام زيادة الأموال في الصندوق أو الحساب البنكي وغيرها.

يتم تحليل التدفقات على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الطرف المتعامل معها، وتجدر الإشارة إلى أن التحليل من جهة المؤسسة يشمل فقط المصدر المنطلق من المؤسسة والاستخدام الواصل إلى المؤسسة.

ملاحظة: باعتبار أن تدفقات المعلومات لا تؤثر على عناصر الذمة المالية للمؤسسة، فإنه لا يتم تمثيلها ببيان أو تحليلها إلى مصدر واستخدام، وبالتالي لا تسجل في دفاتر المؤسسة

مثال تطبيقي 01:

خلال شهر فيفري 2024 قامت المؤسسة س بالعمليات التالية:

1- بتاريخ 02/04 شراء جهاز كمبيوتر من عند مورد التثبيات بقيمة 90.000 دج، تمت العملية نقدا (من الصندوق).

2- بتاريخ 02/07 إرسال مواد أولية بقيمة 40.000 دج من المخزن إلى ورشات التصنيع.

3- بتاريخ 02/11 بيع بضاعة بقيمة 80.000 دج للزبون، تمت العملية على الحساب.

4- بتاريخ 02/15 استلام طلبية من عند الزبون لشراء بضاعة بقيمة 70.000 دج

5- إرسال طلبية للمورد لشراء بضاعة بقيمة 135.000 دج.

6- إرسال تقرير من قسم المالية إلى الإدارة العليا يتضمن معلومات معينة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلوب: تحليل التدفقات إلى مصدر واستخدام، من جهة المؤسسة.

الحل:

تحليل التدفقات من جهة المؤسسة:

العملية 01- شراء جهاز كمبيوتر :

المصدر: نقص الأموال من صندوق المؤسسة بقيمة 90.000 دج

الاستخدام: شراء جهاز كمبيوتر بقيمة 90.000 دج

العملية 02- إرسال مواد أولية من المخزن إلى ورشات التصنيع:

المصدر: خروج مواد أولية من المخزن بقيمة 40.000 دج

الاستخدام: استهلاك مواد أولية بقيمة 40.000 دج في عملية الإنتاج

العملية 03- بيع بضاعة للزبون، تمت العملية على الحساب:

المصدر: بيع بضاعة بقيمة 80.000 دج

الاستخدام: زيادة حقوق المؤسسة لدى الزبون بقيمة 80.000 دج

العملية 04- استلام طلبية من عند الزبون: هذا التدفق هو عبارة عن تدفق للمعلومات لا يتم تمثيله ببيان ولا يتم تحليله لأنه لا يؤثر على الذمة المالية للمؤسسة.

العملية 05- إرسال طلبية للمورد: هذا التدفق هو عبارة عن تدفق للمعلومات لا يتم تمثيله ببيان ولا يتم تحليله لأنه لا يؤثر على الذمة المالية للمؤسسة.

العملية 06- إرسال تقرير للإدارة العليا: هذا التدفق هو عبارة عن تدفق للمعلومات لا يتم تمثيله ببيان ولا يتم تحليله لأنه لا يؤثر على الذمة المالية للمؤسسة

2-2 الحساب والقيد المزدوج:

2-2-1 الحساب: هو عبارة عن جدول ذو طرفين، يدعى الطرف الأيمن مدين والطرف الأيسر دائن، تسجل فيه العمليات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة والتي تؤدي إلى إحداث تغيرات في سواء بالزيادة أو بالنقصان في عنصر معين، مع العلم أن كل عنصر لديه حساب خاص به. يأخذ الحساب أشكال مختلفة ويعد الشكل الأكثر استخداماً، وهو الشكل المختصر يأخذ شكل حرف T، ويكون كما يلي:

مدين	د/.....	دائن
ر.أ.م xxx	xxx	
xxx	xxx	

كل تدفق اقتصادي يؤدي حدوث تغيير في عنصرين على الأقل، أحدهما بالزيادة والآخر بالنقصان، فالزيادة في العنصر الأول تقابلها نقصان في العنصر الثاني وبنفس القيمة وفق مبدأ القيد المزدوج.

أما التسجيل في الحساب فيتوقف على طبيعة هذا الحساب، هل هو حساب ذو طبيعة مدينة أو حساب ذو طبيعة دائنة. فالحسابات ذات الطبيعة المدينة تفتح من جهة المدين وكل زيادة في القيمة تسجل من جهة المدين (الاستخدام) وكل نقصان يسجل من جهة الدائن (المصدر) وتتمثل في حسابات الأصول وحسابات الأعباء، أما الحسابات الدائنة فتفتح من جهة الدائن، وكل زيادة في القيمة تسجل من جهة الدائن (المصدر) وكل نقصان يسجل من جهة المدين (الاستخدام) وتتمثل في حسابات الخصوم وحسابات الإيرادات.

2-2-2 ترصيد الحساب: رصيد الحساب هو الفرق الموجود بين طرفه المدين وطرفه الدائن، ويسجل الرصيد في الجهة الأصغر وينسب إلى الجهة الأكبر بغرض إعادة التوازن إلى طرفي الحساب، ولتحديد الرصيد نتبع الخطوات التالية:

1- جمع المبالغ الموجودة في جهة المدين، وجمع المبالغ الموجودة في جهة الدائن.

2- طرح مجموع الجهة الأصغر من مجموع الجهة الأكبر.

3- تسجيل الفرق في الجهة الأصغر، ونسبه إلى الجهة الأكبر.

4- وضع مجموع الجهة الأكبر كمجموع للجهتين.

الرصيد = الجهة الأكبر – الجهة الأصغر

أو

الرصيد = مجموع المدين – مجموع الدائن

وعلى هذا الأساس تظهر إحدى الحالات التالية:

- جهة المدين أكبر من جهة الدائن، يسجل الفرق من جهة الدائن ويسمى رصيد مدين.

- جهة الدائن أكبر من جهة المدين، يسجل الفرق من جهة المدين ويسمى رصيد دائن.

- جهة المدين تساوي جهة الدائن، الرصيد يكون معدوم، ونقول الحساب مرصد.

إذن يمكن القول أن الفرق يسجل في الجهة الأصغر وينسب إلى الجهة الأكبر.

مثال تطبيقي 02: لديك مجموعة من العمليات قامت بها المؤسسة والخاصة بحساب الصندوق خلال دورة 2023 مع العلم أنه في بداية السنة كان في حساب الصندوق مبلغ 315.000 دج وهذا المبلغ يسمى رصيد أول المدة:

1- شراء بضاعة بـ 90.000 دج ، تم التسديد نقدا.

2- تسديد فاتورة الكهرباء والغاز بـ 5.000 دج ، تم تسديد المبلغ بقدا.

3- بيع بضاعة بـ 185.000 دج نقدا.

المطلوب: فتح حساب الصندوق واستخراج الرصيد

الحل:

بما أن حساب الصندوق طبيعته مدينة أي أن كل زيادة تحدث فيه تسجل من جهة المدين وكل نقصان يسجل من جهة الدائن فإن جدول الحساب سيكون كما يلي:

مدین	ح/الصندوق	دائن
ر.أ.م 315.000	90.000	
185.000	5.000	
	ر.م 405.000	
500.000	500.000	

الرصيد = مجموع المدين – مجموع الدائن

الرصيد = (315.000+185.000) – (90.000+5.000)

الرصيد = 405.000 دج

بما أن الجهة الأكبر هي جهة المدين فإن الرصيد مدين ويسجل من جهة الدائن

2-2-3 نظرية القيد المزدوج: إن كل تدفق اقتصادي يحدث ضمن نشاط المؤسسة يؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات في عنصرين (حسابين) على الأقل، وبنفس القيمة إما بالزيادة أو بالنقصان، أي أن كل زيادة في عنصر على الأقل كاستخدام والذي يمثل جهة المدين، يقابلها نقصان في عنصر على الأقل كمصدر والذي يمثل جهة الدائن، وهذا ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج.

كما أن المادة 16 من القانون 11/07 المؤرخ بتاريخ 2007/11/25 تنص على أن الكتابات المحاسبية تحرر حسب مبدأ القيد المزدوج، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين إثنين أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

ملاحظة هامة: إن تحليل وتسجيل التدفق في حالتي الشراء والبيع للمخزونات يكون على مرحلتين، مرحلة تسجيل الفاتورة ومرحلة استلام أو إرسال المواد.

ففي حالة الشراء يتم تحليل التدفق في مرحلة الفاتورة لتظهر طبيعة المشتريات كاستخدام وطريقة التسديد كمصدر، أما في مرحلة حركة المواد فيتم استلام المواد المشتراة وتخزينها لتظهر كاستخدام، أما من جهة المصدر فتظهر طبيعة المشتريات.

في حالة البيع يتم تحليل التدفق في مرحلة الفاتورة لتظهر طبيعة المبيعات كمصدر، وطريقة التحصيل كاستخدام، وفي حالة حركة المواد فتظهر المواد المباعة كمصدر أما الاستخدام فيختلف حسب طبيعة المبيعات (يتم التفصيل فيها عند التطرق للمخزونات)

مثال تطبيقي 3:

لديك مجموعة من العمليات قامت بها المؤسسة خلال شهر جوان 2024، مع العلم أنه في بداية الشهر كان في حسابها البنكي 680.000 دج.

1- بتاريخ 06/05 شراء شاحنة بقيمة 900.000 دج، دفعت نصف المبلغ بشيك بنكي والباقي على الحساب.

2- بتاريخ 06/10 شراء بضاعة بقيمة 100.000 دج على الحساب، تم استلام الفاتورة مع البضاعة في نفس اليوم. (البضاعة كلفت المورد 70.000 دج).

3- بتاريخ 06/15 بيع بضاعة بقيمة 150.000 دج بشيك بنكي، مع العلم أن تكلفة البضاعة كانت 120.000 دج.

4- بتاريخ 06/18 تسديد مصاريف التأمين على معدات النقل بقيمة 50.000 دج بشيك بنكي.

5- بتاريخ 06/22 تسديد دين اتجاه مورد المخزونات بقيمة 70.000 دج بشيك بنكي.

6- تأجير محل تجاري لمؤسسة أخرى بقيمة 45.000 دج بشيك بنكي

المطلوب:

1- تحليل التدفقات إلى مصدر واستخدام من جهة المؤسسة ومن جهة الأطراف المتعاملة معها.

2- تسجيل العمليات في حساباتها وفق مبدأ القيد المزدوج بالنسبة للمؤسسة فقط.

3- فتح حساب البنك واستخراج الرصيد.

الحل:

1- تحليل التدفقات إلى مصدر واستخدام من جهة المؤسسة ومن جهة الأطراف المتعاملة معها:

العملية 01: شراء شاحنة بقيمة 900.000 دج، دفعت نصف المبلغ بشيك بنكي والباقي على الحساب.

- من جهة المؤسسة:

المصدر: نقص الأموال من الحساب البنكي بقيمة 450.000 دج، التزام بدين اتجاه مورد التثبيات بقيمة 450.000 دج

الاستخدام: شراء شاحنة (معدات نقل) بقيمة 900.000 دج

- من جهة مورد التثبيات:

المصدر: بيع بضاعة بقيمة 900.000 دج
الاستخدام: زيادة الأموال في الحساب البنكي بقيمة 450.000 دج، زيادة الحقوق اتجاه الزبون بقيمة 450.000 دج
العملية 02: شراء بضاعة بقيمة 100.000 دج على الحساب
من جهة المؤسسة: عمليات الشراء تسجل على مرحلتين، مرحلة استلام فاتورة المشتريات ومرحلة استلام المشتريات
مرحلة الفاتورة:
المصدر: زيادة التزام المؤسسة اتجاه مورد المخزونات بقيمة 100.000 دج
الاستخدام: مشتريات بضاعة بقيمة 100.000 دج
مرحلة استلام المشتريات:
المصدر: استلام مشتريات البضاعة بقيمة 100.000 دج
الاستخدام: زيادة البضاعة في المخزن بقيمة 100.000 دج
من جهة المورد: عمليات البيع تسجل على مرحلتين، مرحلة الفاتورة ومرحلة إرسال المواد المباعة
مرحلة الفاتورة
المصدر: بيع بضاعة بقيمة 100.000 دج
الاستخدام: زيادة الحقوق لدى الزبون بقيمة 100.000 دج
مرحلة إرسال البضاعة:
المصدر: نقص البضاعة من المخزن تكلفتها 70.000
الاستخدام: استهلاك بضاعة في عملية البيع تكلفتها 70.000 دج
العملية 03: بيع بضاعة بقيمة 150.000 دج بشيك بنكي
من جهة المؤسسة: عمليات البيع تسجل على مرحلتين، مرحلة الفاتورة ومرحلة إرسال المواد المباعة
مرحلة الفاتورة
المصدر: بيع بضاعة بقيمة 150.000 دج
الاستخدام: زيادة الأموال في الحساب البنكي بقيمة 150.000 دج
مرحلة إرسال البضاعة:
المصدر: نقص البضاعة من المخزن تكلفتها 120.000
الاستخدام: استهلاك بضاعة في عملية البيع تكلفتها 120.000 دج
من جهة الزبون: عمليات الشراء تسجل على مرحلتين، مرحلة الفاتورة ومرحلة استلام البضاعة
مرحلة الفاتورة:
المصدر: نقص الأموال من الحساب البنكي بقيمة 150.000 دج
الاستخدام: مشتريات بضاعة بقيمة 150.000 دج
مرحلة استلام المشتريات:
المصدر: استلام مشتريات البضاعة بقيمة 150.000 دج
الاستخدام: زيادة البضاعة في المخزن بقيمة 150.000 دج
العملية 04: تسديد مصاريف التأمين على معدات النقل بقيمة 50.000 دج بشيك بنكي
من جهة المؤسسة:
المصدر: نقص الأموال من الحساب البنكي بقيمة 50.000 دج

الاستخدام: الحصول على خدمات التأمين بقيمة 50.000 دج

من جهة شركة التأمين:

المصدر: تقديم خدمات التأمين بقيمة 50.000 دج

الاستخدام: زيادة الأموال في الحساب البنكي بقيمة 50.000 دج

العملية 05: تسديد دين اتجاه مورد المخزونات بقيمة 70.000 دج بشيك بنكي.

من جهة المؤسسة:

المصدر: نقص الأموال من الحساب البنكي بقيمة 70.000 دج

الاستخدام: الوفاء بدين اتجاه مورد المخزونات بقيمة 70.000 دج

من جهة المورد:

المصدر: نقص الحقوق اتجاه الزبون (المؤسسة) بقيمة 70.000 دج

الاستخدام: زيادة الأموال في الحساب البنكي بقيمة 70.000 دج

العملية 06: تأجير محل تجاري لمؤسسة أخرى بقيمة 45.000 دج بشيك بنكي

من جهة المؤسسة:

المصدر: تقديم خدمات الإيجار بقيمة 45.000 دج

الاستخدام زيادة الأموال في الحساب البنكي بقيمة 45.000 دج

من جهة مورد التثبيات:

المصدر: نقص الأموال من الحساب البنكي بقيمة 45.000 دج.

الاستخدام: الحصول على خدمات الإيجار بقيمة 45.000 دج

2- تسجيل العمليات في حساباتها وفق مبدأ القيد المزدوج بالنسبة للمؤسسة فقط.

العملية 01: شراء شاحنة بقيمة 900.000 دج، دفعت نصف المبلغ بشيك بنكي والباقي على الحساب

	م	أ / ح/ البنك	أ / ح/ معدات النقل
--	---	--------------	--------------------

The diagram illustrates the flow of cash through three T-accounts. The first T-account shows a debit of 450.000. An arrow points from this debit to the credit of the second T-account, which also shows 450.000. Another arrow points from the credit of the second T-account to the credit of the third T-account, which shows 900.000.

العملية 02: شراء بضاعة بقيمة 100.000 دج على الحساب

مرحلة الفاتورة:

إ / د/ مشتريات البضاعة

Diagram illustrating a two-stage binomial tree for a call option. The tree starts at a root node with a stock price of 100.000. In the first stage, the stock price can go up to 110.000 or down to 90.000. In the second stage, from 110.000 it can go to 121.000 or 99.000, and from 90.000 it can go to 108.000 or 81.000. The call option payoff is calculated at the end of each branch, with a strike price of 100.000. The final payoffs are 11.000, 9.000, 8.000, and 0.000.

مرحلة استلام المشتريات:

إ. د/ البضاعة م إ. د/ مشتريات البضاعة

A diagram of a horizontal beam of length 10m. A point load P is applied downwards at the center (5m from each end). The beam is supported by two vertical reaction forces, each labeled 100.000, acting upwards at the left and right ends. The beam is divided into two equal segments of 5m each by the point load.

العملية 03: بيع بضاعة بقيمة 150.000 دج بشيك بنكي

مرحلة الفاتورة:

إ	ح/ البنك	م	إ	ح/ مبيعات البضاعة	م
	150.000			150.000	
	↑			↑	

مرحلة إرسال البضاعة:

إ	ح/ بضاعة مستهلكة	م	إ	ح/ بضاعة مخزنة	م
	120.000			120.000	
	↑			↑	

العملية 04: تسديد مصاريف التأمين على معدات النقل بقيمة 50.000 دج بشيك بنكي

إ	ح/ مصاريف التأمين	م	إ	ح/ البنك	م
	50.000			50.000	
	↑			↑	

العملية 05: تسديد دين اتجاه مورد المخزونات بقيمة 70.000 دج بشيك بنكي

إ	ح/ مورد المخزونات	م	إ	ح/ البنك	م
	70.000			70.000	
	↑			↑	

العملية 06: تأجير محل تجاري لمؤسسة أخرى بقيمة 45.000 دج بشيك بنكي

إ	ح/ البنك	م	إ	ح/ تقديم خدمات الإيجار	م
	45.000			45.000	
	↑			↑	

3- فتح حساب البنك واستخراج الرصيد:

إ	ح/ البنك	م
ر.أ.م 680.000		450.000
150.000		50.000
45.000		70.000
		305.000 دج رصيد مدين

875.000	875.000
---------	---------

الرصيد = المجموع الأكبر – المجموع الأصغر
أو

الرصيد = مجموع المدين – مجموع الدائن

الفرق يسجل في الجهة الأصغر وينسب إلى الجهة الأكبر

مجموع المدين = 45.000 + 150.000 + 680.000 = 875.000 دج

مجموع الدائن = 70.000 + 50.000 + 450.000 = 570.000 دج

الرصيد = 570.000 - 875.000 = 305.000 دج

بما أن الجهة الأكبر هي جهة المدين فإن الرصيد يسمى **رصيد مدين** ولكن يسجل في **جهة الدائن** بغرض إعادة التوازن إلى طرفي الحساب. أما المجموع الذي يوضع في الطرفين فهو مجموع المدين لأنه الأكبر.

2-3- المستندات المحاسبية: تقوم كل مؤسسة أثناء الدورة المحاسبية بعدة عمليات مرتبطة بنشاطها الاستغلالي، كالبيع والشراء، تحمل المصاريف، تحديد التكاليف، تحصيل الإيرادات، وغيرها. ولتتمكن من معرفة نتيجة النشاط لا بد من تسجيل هذه العمليات في دفاتر خاصة نقلا عن مجموعة من المستندات القانونية وأوراق الثبوتية.³

تعتبر المستندات بمثابة وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية، وهي تعتبر كدليل إثبات في حالة حدوث منازعات قضائية بين المؤسسة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية، كما يتم استخدامها في تدقيق الحسابات.⁴

من بين أهم هذه المستندات المتعارف عليها نذكر ما يلي:

- مستندات خاصة بعمليات الشراء مثل أوامر الشراء وفواتير الشراء الواردة من عند الموردين.
- مستندات خاصة بعمليات البيع كفواتير البيع المرسلة للزبائن.
- مستندات متعلقة بالشحن والتسليم مثل مذكرات الاستلام والتسليم.
- مستندات التسديد والتحصيل مثل الوصولات والحوالات البريدية.
- مستندات أخرى مثل العقد التجاري، فواتير الحسم والخصم، عقود التأمين، بالإضافة إلى مختلف الرسائل التجارية الصادرة والواردة المتبادلة بين المؤسسات.

2-4 مراحل الدورة المحاسبية

2-4-1 تعريف الدورة المحاسبية: هي فترة زمنية محددة في الغالب ما تكون سنة (12 شهرا)، تقوم المؤسسة في نهايتها بتقييم نتيجة نشاطها ما إذا كان ربح أو خسارة، وكذا تحديد حقيقة مركزها المالي.

³ كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 61.

⁴ صلاح ربيعة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعة بيداغوجية، موجهة لطلبة السنة الأولى جدد مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016/2017، ص 26

غالبا ما تتطابق الدورة المحاسبية مع السنة المدنية، أي تبدأ في الأول من جانفي من كل عام، وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة.⁵

تتمثل الدورة المحاسبية في مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يتبعها المحاسب والتي تمكنه من القيام بالوظائف الرئيسية للمحاسبة، انطلاقا من تحديد العمليات المالية إلى غاية تسجيلها ومعالجتها محاسبيا في مختلف الدفاتر المحاسبية القانونية، بغرض الحصول على نتائج هذه العمليات وإصدار كافة القوائم المالية بشكل يضمن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية.⁶

إذن يمكن القول أن الدورة المحاسبية هي عبارة عن فترة زمنية محددة تتمثل في السنة، وغالب ما تتطابق مع السنة المدنية إلا في بعض الحالات الاستثنائية. يقوم خلالها المحاسب بمجموعة من الإجراءات والخطوات بهدف تقييم نتيجة نشاط المؤسسة ما إذا كان ربح أو خسارة، مع تحديد المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. تبدأ الدورة المحاسبية بتحديد العمليات المالية، تسجيلها، ومعالجتها بالاستعانة بالدفاتر المحاسبية القانونية، وذلك بغرض إصدار كافة القوائم المالية.

2-4-2 مراحل الدورة المحاسبية: تتمثل مراحل الدورة المحاسبية في ما يلي:

- **إعداد المستندات وتحليل العمليات المالية:** إن تحديد وتحليل العمليات المالية التي تتم في المؤسسة يعد من أهم الخطوات في الدورة المحاسبية لأنها تعد أساس بناء جميع الخطوات القادمة. ويجب علي كل محاسب تحديد هذه العمليات يوميا ولا يجب تأجيلها إلى لنهاية الشهر ، و إذا كان هناك معاملات مالية يجب أن يكون لها سند إثبات، وفي هذه الخطوة يجب علي المحاسب التأكد من كل المستندات الخاصة بالمعاملات المالية، ويجب عليه أيضا التمييز بين كل المعاملات المختلفة ومعرفة الحسابات المدنية والحسابات الدائنة حتي يمكن تسجيلها في دفتر اليومية دون أخطاء.

- **تسجيل القيود في دفتر اليومية:** يعتبر دفتر اليومية أحد أهم الدفاتر المحاسبية التي توضح كل العمليات التي تتم بالمؤسسة حيث يتم تسجيل كل عملية مالية تمت بالمؤسسة وفق مبدأ القيد المزدوج.

- **ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى الدفتر الأستاذ، وترصيد الحسابات:** خلال هذه المرحلة يتم توضيح رصيد كل حساب بمفرده بالمؤسسة، فمن الصعب تحديد رصيد كل حساب من خلال دفاتر اليومية وذلك لكثرة القيود، لذلك يتم الترحيل إلى الدفتر الأستاذ وفتح صفحة لكل حساب وتحديد رصيده في نهاية الفترة.

- **إعداد ميزان المراجعة قبل الجرد:** ميزان المراجعة يعمل علي تجميع إجمالي المبالغ والأرصدة المدنية والدائنة، على أن يكون إجمالي الحسابات المدنية مساويا لإجمالي الحسابات الدائنة، ويتم إعداده عن طريق الأرصدة التي تم الحصول عليها قيمتها من الدفتر الأستاذ.

- **تسجيل قيود التسوية وترحيلها وترصيدها:** هي القيود التي تصحح أرصدة الأصول والخصوم وكذا أرصدة الإيرادات والمصروفات، لذا يتم عمل قيود التسوية كمرحلة أساسية من الدورة المحاسبية لتحصيل الفترة المالية بكل المبالغ المطلوبة.

⁵ كواشي مراد، محاضرات في مقياس المحاسبة المالية، محاضرات عبر الخط، المحاضرة السابعة، موجهة لطلبة السنة الأولى جدع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، ص4، 2023/2022

⁶ صلاح ربيعة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعة بيداغوجية، موجهة لطلبة السنة الأولى جدع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2017/2016، ص26

- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد: في هذه المرحلة يتم إضافة الأرصدة الجديدة التي تم إعداد قيود تسويتها، ويتم إعداد ميزان مراجعة مع إضافة الأرصدة الجديدة بشرط تساوي الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة، وبعد إعداده يتم توفير كافة البيانات والمعلومات التي تساعد على إعداد القوائم المالية.
- إعداد القوائم المالية: هناك 5 قوائم مالية يجب إعدادها في نهاية الفترة المالية وتتمثل في الميزانية، حساب النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، ملحق.